أثر آلية التخطيط البيئي في دعم الشراكة البيئية من أجل تحقيق التنمية المستدامة (المخطط الوطني لتهيئة الاقليم SNAT أنموذجا)

L'impact du mécanisme de planification environnementale sur le soutien du partenariat environnemental pour la realisation développement durable (Le schéma national d'aménagement du territoire, modèle)

تاريخ إرسال المقال : 2018/03/10 تاريخ قبول المقال للنشر : 2018/04/30

ط.د. براي نورالدين / جامعة العربي بن مهيدي - أم البواقي
د. عمارة نعيمة / جامعة العربي بن مهيدي - أم البواقي

ملخص :

يعد المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، أحد أهم الرهانات التنموية الكبرى التي تعمل على رسم المخطط الاستراتيجي للتنمية عبر التراب الوطني وتترجم آفاق الاستراتيجية الأساسية والرئيسية للسياسة الوطنية الخاصة بتهيئة الإقليم والتنمية المستديمة، ويتجه هذا المخطط، نحو إدماج جميع القطاعات في السياسة الإنمائية للبلاد، وتوجيه جميع المشاريع الاستثمارية نحو المناطق المؤهلة لذلك، ويعتمد في البرنامج الممتد حتى 2025، ووفقا لتوجيهات رئيس الجمهورية على أربعة محاور رئيسية تتمثل في، ديمومة ثرواتنا الطبيعية الاستراتيجية، وضمان توازن الساحل، خيار الهضاب العليا، خيار تنمية الجنوب، وتحسين جاذبية وتنافسية الإقليم عن طريق تحديث وتنسيق منشآت النقل والتجهيز والاتصال وترقية المدن الأربعة الكبرى، العاصمة، وهران، قسنطينة وعنابة، إلى مستوى المدن العالمية، بالإضافة إلى المساواة الاجتماعية في مجال العمران من خلال تجديد النسيج العمراني وسياسة المدينة والتجديد الريفي، وإعادة تنشيط المناطق الريفية وتأهيل مختلف المناطق المتوزعة على التراب الوطني.

الكلمات المفتاحية: التخطيط البيئي،الشراكة البيئية ،التنمية المستدامة ،المخطط الوطني لتهيئة الاقليم.

Résumé :

Le schéma national d'aménagement du territoire., l'un des plus importants enjeux de développement majeurs travaillent à élaborer un plan stratégique pour le développement sur le territoire national et de traduire la stratégie de base et la clé pour la création de la région et le développement durable des perspectives de la politique nationale, et à la tête du système, à l'intégration de tous les secteurs de la politique de développement du pays, diriger tous les projets Conformément aux

directives du Président de la République sur quatre axes principaux: la pérennité de nos ressources naturelles stratégiques, l'équilibre de la côte, le choix des hauts plateaux, développement R-Sud, et d'améliorer l'attractivité et la compétitivité de la région en modernisant et en coordonnant le transport et le traitement, la communication et la promotion des quatre grandes villes, la capitale, Oran, Constantine et installations Annaba vers les villes de niveau international, en plus de l'égalité sociale dans le domaine de l'urbanisation par le renouvellement du tissu urbain et la politique de la ville et du renouveau rural, Redynamiser les zones rurales et réhabiliter diverses zones disséminées sur le territoire national.

Mots clés : Planification environnementale, partenariat environnemental, développement durable, schéma national d'aménagement du territoire.

مقدمة:

يعتبر المخطط الوطني لتهيئة الاقليم الاداة الاستراتيجية الاساسية للدولة لتجسيد سياساتها،والتي تعرف من خلالها الدولة بمشروعها الاقليمي،وتعطي القوة للتوجه نحو شراكة بيئية وسياسة مستدامة ،ويبرز هذا المخطط الطريقة التي تنتهجها الدول لضمان التوازن، والانصاف،والجاذبية،مثلما ذكر في المادة الخامسة من القانون 01-20 المتعلق بتهيئة الاقليم وتنميته المستدامة، ومن اجل ضمان فعالية التكريس الحقيقي و الفعال لهذا المخطط كالية للشراكة البيئية،تم تخصيص اطار مالي متعدد الادوات،واطار مؤسساتي موزع على عدة مستويات،وطنية واقليمية وجهوية ومحلية على التوالي،لابراز دولة الدولة كشريك قوي في مجال حماية البيئة من اجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وعليه فقد حددت هذه الاستراتيجية ثلاثة ابعاد، مكانية وزمانية ونوعية،مرتبطة فيما بينها، يعمل فيها جميع الفاعلين والشركاء العموميين والخواص.

وبالتالي فالمخطط الوطني لتهيئة الاقليم بما يحويه من مخططات فرعية ،أولى اهمية بالغة لمسألة تهيئة المناطق ذات الخصوصية والحساسة، فالسياسة الاقليمية الوطنية لآفاق 2030،تركز على خصوصيات كل اقليم، وهو ما يوحي بتبني مفهوم أقلمة السياسات العمومية، والتي تنطوي على المرور من سياسة موحدة تنطبق على جميع الاقاليم ، إلى سياسة شاملة تتناسب وتتكيف مع خصوصيات الفضاءات المحددة،وتكون قادرة على خلق مجال تنافسي وفعال يكرس بصفة أسمل وأعمق.

من خلال ماسبق يبرز التساؤل الجوهري الآتي:

إلى أي مدى ساهم المخطط الوطني لتهيئة الاقليم كآلية فاعلة في دعم الشراكة البيئية وتحقيق تنمية مستدامة؟

ومن أجل الاجابة على هذا التساؤل نعتمد المنهج الوصفي التحليلي لابراز بعض المؤشرات والاحصائيات، في خطة بحث نقسمها الى المحاور الاتية:

المحور الأول : مفهوم المخطط الوطني لتهيئة الاقليم.
المحور الثاني : تنفيذ المخطط الوطني لتهيئة الإقليم وتفرعاته ومبادئ سياسة المدينة.
المحور الثالث : وثائق تحضير المخطط الوطني وإعداده وتجسيده.

المحور الأول : مفهوم المخطط الوطني لتهيئة الإقليم

يعتبر التخطيط من أهم الأنشطة الإدارية الذي يجعلها هادفة، وموجهة لغرض معين ممكن التحقيق في المستقبل[1]،ويعرفه أحد الباحثين بأنه « أسلوب أو منهج يهدف إلى حصرودراسة كافة الإمكانيات والموارد المتوفرة في الإقليم أو الدولة أو أي موقع آخر على كافة المستويات.

أولا : تعريفه

هو فعل تعلن بموجبه الدولة عن مشروعها الإقليمي و يبرز الطريقة التي تعتزم الدولة اعتمادها في إطار التنمية المستدامة لضمان التوازن و إنصاف و جاذبية التراب الوطني في جميع مكوناته، بما فيها الدفاع والامن الوطني مثلما هو مذكور في المادة 05 من القانون 01-20 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001،والمتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة[2].

ثانيا : أهدافه

1) الاستجابة للاختلالات في تموقع السكان و النشاطات في الإقليم:

إن إحصاء سنة 2008 بين ما يلي:

- نسبة 63% من السكان يجتمعون في الشمال على مساحة 04% من التراب الوطني.
- نسبة 28% من السكان في الهضاب العليا على مساحة 9%.
- نسبة 9% من السكان في الجنوب على مساحة 87% من التراب الوطني.

و هذه الاختلالات هي مصدر توتر بالنسبة لمواردنا الطبيعية.

2) تفعيل جاذبية أقاليمنا

و هذا من خلال إنشاء التجهيزات و وفرة الخدمات و خلق مناصب الشغل بوضع إستراتيجية تقوم بتحسين ما هو متوفر من المنشآت و تطوير القدرات العلمية والتكنولوجية و المؤسسات و عصرنة شبكات النقل و توفير إطار حياة راق. من خلال تفعيل دور المشاركة الشعبية في إدارة وتخطيط المدن والتجمعات السكانية[3]، تجسيدا لمبدأ التشاور كصورة من صور الديمقراطية التشاركية.

3) الحفاظ على رأس المال الطبيعي و الثقافي لبلادنا و تثمينه

و هذا ببناء إقليم مستدام و إعطاء أهمية بالغة و دائمة للعلاقة بين التنمية وأعباء البيئة لضمان ديمومة رأس المال الطبيعي و الثقافي قصد نقله للأجيال القادمة و عدم تعريض قدراتها في الاستفادة منه.

ثالثا : الرهانات الستة الكبرى للمخطط الوطني لتهيئة الإقليم

يواجه الإقليم الوطني سلسلة من التناقضات والتوترات الاجتماعية والمجتمعية , الريفية والحضرية ,تضاف اليها اشكاليات ذات طبيعة هيكلية تم تحديدها من طرف المخطط الوطني لتهيئة الاقليم وقد سمحت بإبراز ستة رهانات كبرى , لا تكمن هذه الرهانات في معاينة المشاكل الحالية بل في ايجاد اجوبة مستدامة وعملية في ذات الوقت يتحملها الاقتصاد والمجتمع والبيئة.

1- نضوب الموارد واساسا الماء[4]

إن ضعف الموارد و الثروات يتطلب اتخاذ وقاية و تثمين للحد من التعرض لمخاطر كبرى و لضمان دوام الأنشطة الاقتصادية لحد الآن، خيارات التنمية، اعتمدت على تفضيل استغلال الموارد و التجهيز المفرط للبلاد، دون مراعاة المدى الطويل، و الأثر البيئي، و هكذا، فإن الجزائر وصلت إلى القطيعة مع أوضاع، لم يعد بعضها قابلا للتدارك.

- ندرة المورد المائي.
- هشاشة التربة (عرضة للانجراف) و الأنظمة البيئية.
- التعرض للمخاطر الكبرى المرتبطة بالتعمير غير المراقب.
- إهمال التراث الثقافي.

يجب أن يصبح مبدأ الديمومة البيئية عاملا للتحكيم في إستراتيجيات تهيئة الإقليم والتنمية الاقتصادية فالانتقال البيئي انتقال موازلنجاح الانتقال الاقتصادي.

2- أزمة عالم الريف

باستثناء القرى الواقعة على مشارف المناطق الحضرية و القطاعات التنافسية، فإن عالم الريف يتعرض إلى نزوح ريفي و يوجد في وضعية صعبة، ويلوح في الأفق اتجاهان: التوجه نحو المدن الصغيرة و المتوسطة أو العودة إلى الحياة الريفية. و لا تعني هذه الأخيرة العودة إلى السكن المشتت ولكنها تعني استعادة القرى لطبيعتها الفلاحية، و في الحالتين، يفترض التجديد الريفي ربطا قويا بين الريفي و الحضري.

3- انحلال الرابط الديموغرافي - الاقتصادي

ان الزيادة المستمرة في عدد السكان مشكلة من المشاكل الضخمة التي تعاني منها شعوب العالم، ومن المؤكد أن ذلك الارتفاع الهائل بعدد السكان يؤدي استغلال الموارد الطبيعية وتدمير البنى نتيجة عدم التوازن[5]،وبالتالي

يشكل فك الارتباط الديموغرافي- الاقتصادي اليوم التحدي الوطني الكبير و يبقى مشكل النمو الديموغرافي قائما برمته: مواجهة وصول الأجيال التي ولدت منذ عشرين سنة إلى سوق العمل و ذلك بنسب نمو اقتصادي غير كافية فهمناك جيل من الشباب النشط يوجد اليوم عرضة للبطالة و لظروف معيشة هشة في أغلب الأحيان، و لا يجد الشروط القادرة على تثمين طاقته في خدمة الإقليم و لا على تلبية حاجيات نوعية الحياة. فالهيكل الاقتصادي في حد ذاته مصاب بإعاقات تجعله غير قادر على مواجهة حاجيات البلاد، سواء من حيث خلق الثروات أو توفير مناصب العمل للشباب.

4- الأزمة الحضرية[6]

المسألة الحضرية هي أولوية للمخطط الوطني لتهيئة الإقليم، ليس فقط التنمية الحضرية غير المستدامة، بل لكونها تؤدي إلى مخاطر وخيمة فالمشكل مضاعف: التعمير يؤدي إلى ريف قاحل و إلى عقم البيئة، و المدن تنمو بلا تمركز، و لا نوعية. إنه خطر على الانسجام الاجتماعي و على تطور المجتمع الذي يخضع لهذا الانسجام، وكذلك على دخول المدن المنافسة الدولية. و يبدو النظام الحضري مختلا بصورة كبيرة، بين قمة المراكز الكبرى الضخمة و قاعدة مبهمة من المدن ذات الوظائف و العلاقات ضعيفة الهيكلة. إن خيارات نمط للتعمير النوعي هي في الواقع خيارات مجتمع و نمط اقتصادي.

5- انفتاح الاقتصاد الوطني و رهاناته

تندرج الجزائر ضمن فضاءات اقتصادية جوارية و تقيم علاقات تجارية مميزة مع الاتحاد الأوروبي و المغرب العربي و هذه الوضعية، ترافق إصلاحات جهازها الإنتاجي نحو اقتصاد سوق حر و تنافسي. إن الجهاز الإنتاجي يندرج في تكامل اقتصادي يزداد اتساعا اكثر فأكثر، ويرافق هذه التحولات اقتصاد المعرفة، مع إزالة الطابع المادي المتنامي للمبادلات ولخلق القيم المضافة الحاسمة في ميدان الإبداع و معالجة نشر المعرفة، وتصبح الجاذبية و التنافسية ضرورة للانخراط في هذه الحركيات الجديدة، وتشكل عوامل هامة لإعادة التأسيس الإقليمي، و هكذا تبدو الأقاليم بمثابة قواعد للإنتاج و المبادلات.

6- تقوية الرابط الإقليمي و الحكم الإقليمي

يتقاطع هذا الرهان مع بقية الرهانات الأخرى.

و يتمثل المشكل الأساسي في خلق " علاقة إقليمية " من نوع جديد قصد تطوير صيغ جديدة لممارسة المسؤولية على الأقاليم. إن رهان الأقلمة يكمن في تقاطع التنمية والدمقرطة و يجب على الدولة أن تخلق ظروف تجنيد عام للفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين.

وتتواجد هذه الرهانات الستة في مرحلة تشدها ثلاثة استحقاقات:

1- من وجهة نظر اقتصادية مع تزايد حدة السياق و فتح الحدود.

2- من وجهة نظر اجتماعية مع وصول أجيال جديدة إلى سوق العمل و بأعداد كبيرة.

3- من وجهة نظر إيكولوجية مع اقتراب الندرة المائية المعممة.[7]

رابعا : الخطوط التوجيهية الأربعة و البرامج العشرون للعمل الإقليمي

جاءت الخطوط الأربعة التوجيهية لتهيكل المخطط الوطني لتهيئة الإقليم و لترد على رهانات تنمية الإقليم الوطني، حيث تشكل الخيارات الاساسية والاهداف الوطنية الكبرى للتنمية مثلما تم تعريفها في التشخيص ثم الإعلان عنها في مستقبل منظور في مختلف السيناريوهات.

الخط التوجيهي 1 : نحو إقليم مستدام:إدماج إشكالية البيئة في بعدها القاري والاقليمي.

ويرمي هذا الخط التوجيهي الأول الى بناء اقليم مستدام يربط بين تهيئة الاقليم والديمومة ويجعل من هذه الاخيرة انشغالا مسبقا لأي تدخل في ميدان التهيئة[8].

الخط التوجيهي 2 : خلق ديناميكيات إعادة التوازن الإقليمي.

يهدف رهان إعادة التوازن الاقليمي الذي يقع في قلب مسعى تهيئة الاقليم الى بروز خطوط جديدة للتقسيم واستقطابات جديدة تهيكل تنظيما متجددا للإقليم يربط فضاءات متمايزة واكثر تكاملا وتضامنا بين المكونات الكبرى للإقليم، وترقية نظام حضري أكثر تسلسلا وبعث علاقات أكثر كثافة واكثر قدرة على استقطاب عالم الريف، ومن اجل ذلك يضع المخطط الوطني عدة استراتيجيات لإعادة الهيكلة والتنمية الطموحة.

الخط التوجيهي 3 : خلق شروط جاذبية و تنافسية الأقاليم

ويكون ذلك بقدرة هذه الاقاليم على الانتاج والتبادل وفق قواعد الاقتصاد العصري، وجذب المهارات والتكنولوجيات والاستثمارات الاجنبية لتطوير الجاذبية والتنافسية،وهي أحد اهم الشروط الضرورية لتهيئة الاقليم وتنميته.

الخط التوجيهي 4 : تحقيق الإنصاف الإقليمي

ويكون ذلك بخلق تنافسية داخل الاقليم،فالتنمية المستدامة تزيد من حظوظ بعض الاقاليم وتعمق الفوارق مع أقاليم أخرى وبهذا يشكل النصاف الاقليمي ضمانة للتوازن والتضامن والإسهام في الاستدامة كما يوفق بين الانسجام الاجتماعي والوحدة الوطنية مع مراعاة جاذبية الاقاليم،وجعله فضاء مشتركا للجميع[9].

وبالتالي فالخطوط التوجيهية الأربعة ترتكز على واقع الإقليم الوطني و السياسات القطاعية أو الإقليمية الجاري تنفيذها، و تدمج بالتالي عددا كبيرا من الترتيبات والمشاريع الموجودة لكنها تحاول تكييفها مع رهانات التنمية الإقليمية الخاصة بالمخطط الوطني لتهيئة الإقليم[10].

وتم تنفيذ هذه الخطوط التوجيهية من خلال عشرين برنامجا للعمل الإقليمي « PAT» وتعتبربرامج العمل الإقليمي بمثابة برامج عملية وقد جعل حجمها وتعقيداتها أوطابعها الأفقي من هذه البرامج عمليات طويلة المدى تجمع فاعلين متعددين ومتنوعين. بيد أن هذه الخطوط الأفقية لا تشكل إلا مرحلة في إعدادها، فهي ذات طبيعة إسنادية مطروحة للنقاش على الصعيد الإقليمي و فضاءات البرمجة الإقليمية من طرف السلطات المحلية (الولاة والمنتخبين المحليين)، ولكن أيضا و بصفة قطاعية على المستوى الوطني من طرف الحكومة.

المحور الثاني : تنفيذ المخطط الوطني لتهيئة الإقليم

المادة 22 من القانون 20/01: « تؤسس مخططات توجيهية خاصة بالبنى التحتية الكبرى و الخدمات الجماعية ذات المنفعة الوطنية و هي الأدوات المفضلة لتطوير الإقليم الوطني والتنمية المنسجمة لمناطقه و تتضمن ما يأتي:

- المخطط التوجيهي للفضاءات و المساحات المحمية.
- المخطط التوجيهي للمياه- النقل- المطارات-الموانئ.
- المخطط التوجيهي للتنمية الزراعية-الصناعية.
- المخطط التوجيهي للتكوين-الصحة-السياحة.

أولا : أدوات تنفيذ المخطط الوطني لتهيئة الإقليم

1) برامج العمل الإقليمي PAT

و هي برامج عملية و ملموسة تترجم الخطوط التوجيهية و برامج العمل للمخطط الوطني و يبلغ عددها 20 برنامجا يتم تزويدها بميزانية خاصة[11].

2) هياكل الدعم للمخطط الوطني لتهيئة الإقليم

و هي الوسائل المادية و البشرية التي تتطلبها سياسة تجسيد المخطط الوطني لتهيئة الإقليم و التي تتطلب العدد الهام من المهنيين و المحترفين المؤهلين في مختلف التخصصات.

3) ادوات تمويل المخطط الوطني لتهيئة الإقليم

و هي الوسائل المالية و الاعتمادات الضرورية[12]:

1- الادوات المحفزة لتهيئة الاقليم

ويتعلق الأمر سواء بالترتيبات الجديدة او ببعض الترتيبات الموجودة والتي يتعين تجديدها كونها لم يسبق ان طبقت.

2- الصندوق الوطني للتهيئة و جاذبية الإقليم FNAAT

يتعين العمل على إعادة تنظيمه كونه لا يزال غير عملي بعد.بسبب غياب النصوص التنظيمية والاعتمادات الضرورية،حيث يعتبر محاولة لإعادة احياء الصندوق الجزائري للتهيئة العمرانية،الذيتم احداثه سنة 1963.[13]

3-علاوات تهيئة وتنمية الإقليم PADT

وتكون على المستوى الوطني والمحلي وهي علاوات موجهة لدعم المستثمرين لتطوير أنشطتهم و تقييمهم و متابعتهم لبلوغ الأهداف المرجوة لتهيئة الإقليم.

ثانيا : تفرعات المخطط الوطني لتهيئة الإقليم

يتفرع المخطط الوطني لتهيئة الإقليم إلى مخططات قطاعية و إقليمية كما يلي:[14]

- المخططات التوجيهية القطاعية: و هي وثائق التخطيط التي توجه للعمل القطاعي للوزارات و المتمثلة في المخطط التوجيهي للبنى التحتية الكبرى: المياه، المطارات، الموانئ، الطاقة والصحة .....وهي 21مخططا.
- المخططات الإقليمية: و هي وثائق التخطيط التي توجه للعمل الفضائي للمجموعات المحلية و المنتخبين و المتمثلة في:
  - مخططات تهيئة فضاءات البرمجة الإقليمية و عددها 9 مخططات.
  - المخططات التوجيهية لتهيئة المدن الكبرى.
  - سياسة المدنية (القانون التوجيهي للمدينة رقم 06/06 المؤرخ في 2006/02/20).
  - المخطط التوجيهي لتهيئة الساحل.

المخططات التوجيهية للمدن الكبرى (الجزائر-وهران-قسنطينة-عنابة)

يتضمن هذا المخطط أربعة محاور كبرى:

1) رسم حدود فضاءات المدن الكبرى.
2) التشخيص القطاعي و الإقليمي و الاجتماعي و الاقتصادي.
3) المخطط التوجيهي لتهيئة المدينة الكبيرة و البرنامج الأولوي للتدخل.
4) آليات الإنجاز و المتابعة.

وتدعم هذه المحاور الاربعة وثائق بيانية على مستوى 50000/1 من أجل إعادة تمثيل فضاءات المدن الكبرى.

ثالثا : سياسة المدينة

إن سياسة المدينة تم تكريسها بالقانون رقم 06-06 المؤرخ في 20 فبراير سنة 2006 والمتعلق بالقانون التوجيهي للمدينة، و تم تأكيده بالمخطط الوطني لتهيئة الإقليم من خلال برنامج خاص يتكفل بالمشاكل التي تواجهها المدينة الجزائرية، و تستند على هيئات وأعمال

، وعليه فان نجاح سياسة المدينة يتطلب اعادة منظومة من ادوات التخطيط تقوم على العمل ضمن مستويات عدة تبدأ بمخططات شغل الاراضي ،الى المخططات التوجيهية للتهيئة والتعمير، وهي الادوات الاساسية المرتبطة بتخطيط المدن.[15]

1-المبادئ العامة لسياسة المدينة[16]

وهي مبادئ عديدة ومتنوعة نوجزها كما يلي:

التنسيق والتشاور: اللذان بموجبهما، تساهم مختلف القطاعات والفاعلين المعنيين في تحقيق سياسة المدينة بصفة منظمة ومنسجمة وناجعة، انطلاقا من خيارات محددة من طرف الدولة وبتحكيم مشترك.

اللاتمركز : الذي بموجبه تحدد المهام والصلاحيات القطاعية إلى ممثلي الدولة على المستوى المحلي.

اللامركزية: التي بموجبها تكتسب الجماعات الإقليمية سلطة وصلاحيات ومهام بحكم القانون.

التسيير الجواري: الذي بموجبه يتم بحث ووضع الدعائم والمناهج الرامية إلى إشراك المواطن، بصفة مباشرة أوعن طريق الحركة الجمعوية، في تسيير البرامج والأنشطة التي تتعلق بمحيطه المعيشي وكذا تقدير الآثار المترتبة على ذلك وتقييمها.

التنمية البشرية: التي بموجبها يعتبر الإنسان المصدر الأساسي للثروة والغاية من كل تنمية.

التنمية المستدامة: التي بموجبها تساهم سياسة المدينة في التنمية التي تلبي الحاجات الآنية دون رهن حاجات الأجيال القادمة.

الحكم الراشد: الذي بموجبه تكون الإدارة مهتمة بانشغالات المواطن وتعمل للمصلحة العامة في إطار الشفافية.

الإعلام: الذي بموجبه يتمكن المواطنون من الحصول بصفة دائمة على معلومات حول وضعية مدينتهم وتطورها وآفاقها.

الثقافة: التي بموجبها تشكل المدينة فضاء للإبداع والتعبير الثقافي في إطار القيم الوطنية.

المحافظة: التي بموجبها تتم صيانة الأملاك المادية والمعنوية للمدينة والمحافظة عليها وحمايتها وتثمينها.

الإنصاف الاجتماعي: الذي بموجبه يشكل الانسجام والتضامن والتماسك الاجتماعي العناصر الأساسية لسياسة المدينة.

2-الإطاروالأهداف [17]

ساهمت وجعلت التشجيعات التي وجهت من قبل السلطات العمومية لتنمية وتهيئة المجال الحضاري عبر سياسة المدن الجديدة من الوصول إلى تحقيق الأهداف التالية[18]:

*- تهدف سياسة المدينة إلى توجيه وتنسيق كل التدخلات، لاسيما تلك المتعلقة بالميادين الآتية:

- تقليص الفوارق بين الأحياء وترقية التماسك الاجتماعي.
- القضاء على السكنات الهشة وغير الصحية.
- التحكم في مخططات النقل والتنقل، وحركة المرور داخل محاور المدينة وحولها.
- تدعيم الطرق والشبكات المختلفة.
- ضمان توفير الخدمة العمومية وتعميمها خاصة تلك المتعلقة بالصحة والتربية والتكوين والسياحة والثقافة والرياضة والترفيه.
- حماية البيئة.
- الوقاية من الأخطار الكبرى وحماية السكان.
- مكافحة الآفات الاجتماعية والإقصاء والانحرافات والفقر والبطالة.
- ترقية الشراكة والتعاون بين المدن.
- اندماج المدن الكبرى في الشبكات الجهوية والدولية.

*-تهدف سياسة المدينة إلى تحقيق التنمية المستدامة بصفتها إطارا متكاملا متعدد الأبعاد والقطاعات والأطراف ويتم تجسيدها من خلال عدة مجالات: مجال التنمية المستدامة والاقتصاد الحضري والمجال الحضري والثقافي والمجال الاجتماعي ومجال التسيير والمجال المؤسساتي.

يحتوي كل مجال من المجالات المذكورة، على أهداف محددة مندمجة ضمن خطة شاملة يتم وضعها حيز التنفيذ.

يتم وضع مجموع هذه المجالات حيز التنفيذ، طبقا للكيفيات المحددة في المادة 13 من القانون 06/06.

*- يهدف مجال التنمية المستدامة والاقتصاد الحضري إلى ما يأتي:
- المحافظة على البيئة الطبيعية والثقافية.
- الحرص على الاستغلال العقلاني للثروات الطبيعية.
- ترقية الوظيفة الاقتصادية للمدينة.
- ترقية التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال.

*- يهدف المجال الحضري والثقافي[19] إلى التحكم في توسع المدينة بالمحافظة على الأراضي الفلاحية والمناطق الساحلية والمناطق المحمية عن طريق ضمان ما يأتي:
- تصحيح الاختلالات الحضرية.
- إعادة هيكلة وتأهيل النسيج العمراني وتحديثه لتفعيل وظيفته.
- المحافظة على التراث الثقافي والتاريخي والمعماري للمدينة وتثمينه.

- المحافظة على المساحات العمومي والمساحات الخضراء وترقيتها.
- تدعيم وتطوير التجهيزات الحضرية.
- ترقية وسائل النقل لتسهيل الحركة الحضرية.
- وضع حيز التطبيق نشاطات عقارية تأخذ بعين الاعتباروظيفية المدينة.
- ترقية المسح العقاري وتطويره.

*- يهدف المجال الاجتماعي إلى تحسين ظروف وإطار المعيشة للسكان عن طريق ضمان ما يأتي:

- مكافحة تدهور ظروف المعيشة في الأحياء.
- ترقية التضامن الحضري والتماسك الاجتماعي.
- ترقية وتطوير النشاطات السياحية والثقافية والرياضية والترفيهية.
- المحافظة على النظافة والصحة العمومية وترقيتهما.
- الوقاية من الانحرافات الحضرية.
- تدعيم التجهيزات الاجتماعية والجماعية.

*- يهدف مجال التسيير إلى ترقية الحكم الراشد عن طريق ما يأتي:

- تطوير أنماط التسيير العقلاني باستعمال الوسائل والأساليب الحديثة.
- توفيروتدعيم الخدمة العمومية وتحسين نوعيتها.
- تأكيد مسؤولية السلطات العمومية ومساهمة الحركة الجمعوية والمواطن في تسيير المدينة.
- دعم التعاون بين المدن.

*- يهدف المجال المؤسساتي إلى ما يأتي:

- وضع إطاروطني للرصد والتحليل والاقتراح في ميدان سياسة المدينة.
- ترقية تمويل سياسة المدينة في إطار مساهمات الميزانية الوطنية والمالية المحلية والآليات المستحدثة كالاستثماروالقرض طبقا للسياسة الاقتصادية الوطنية.
- تدعيم متابعة الهيئات المختصة تنفيذ سياسة المدينة والبرامج والنشاطات المحددة في هذا الإطار، ومراقبتها.

3- الأدوات والهيئات[20]

*= أدوات وهيئات سياسة المدينة هي:

- أدوات التخطيط المجالي والحضري.
- أدوات التخطيط والتوجيه القطاعية.
- أدوات الشراكة.
- أدوات الإعلام والمتابعة والتقييم.

- أدوات التمويل.
- الإطار الوطني للرصد والتحليل والاقتراح في ميدان سياسة المدينة.

المرصد الوطني للمدينة

أنشأ المرصد الوطني للمدينة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 07-05 المؤرخ في 8 يناير سنة 2007 و المتضمن تشكيلة المرصد الوطني للمدينة و تنظيمه و سيره، قصد القيام بالمهام التالية[21]:

- متابعة و تطبيق سياسة المدينة.
- إعداد الدراسات حول تنمية المدن.
- إنتاج و ضبط مدونة المدن.
- يقترح للحكومة كل التدابير التي من شأنها ترقية السياسة الوطنية للمدينة.

المجلس الوطني للمدينة

طبقا لأحكام المادة 20 من القانون 06-06 المؤرخ في 20 فبراير سنة 2006 والمتضمن القانون التوجيهي للمدينة، سيتم إنشاء المجلس الوطني للمدينة الذي يعتبر إطارا للتشاور و تنسيق السياسة الوطنية للمدينة[22].

إن المجلس الوطني للمدينة هو سلطة لاتخاذ القرار في ميدان سياسة المدينة.

النظام الحضري الوطني

كما هو منصوص عليه في مخطط العمل رقم 10 للمخطط الوطني لتهيئة الإقليم المتضمن النظام الحضري المتسلسل و المتمفصل، تم الشروع في إنجاز دراسة لهذا الغرض قصد التمكين من:

- تحديد الوظائف و العلاقات لمختلف درجات المدينة في إطار النظام الحضري.
- إنشاء شبكات للمدن بما فيها المدن الجديدة القادرة على إقامة تنسيق و تعاون بين شركائها.

سياسة المدينة بأتم المعنى ترسم الدولة سياسة المدينة، و تضمن مسارها و تحدد أهداف و إطار و أدوات هذه السياسة، و ذلك بالتشاور مع المجموعات الإقليمية.

تهدف سياسة المدينة إلى توجيه و تنسيق كل التدخلات، و خاصة المتعلقة بما يأتي:

- العمران.
- التحكم في مخططات النقل و التنقل و المرور.
- التسيير الحسن للخدمات القاعدية المرتبطة بالبيئة و الأمن و الشبكات المختلفة

والتهيئة الحضرية وتحسين إطار الحياة والنظام الإنتاجي الذي يسمح للمدينة بالحياة.

وطبقا للنصوص التشريعية السارية، فإن المواطنين يشاركون في برامج وأعمال سياسة المدينة.

رابعا : المهام الخمس التي أدت إلى إعداد المخطط الوطني لتهيئة الإقليم

المهمة 1: الحصيلة، التشخيص، الاتجاهات، الإشكاليات والرهانات.

المهمة 2: توجيهات عامة، سيناريوهات.

المهمة 3: كيفية إعداد المخطط الوطني لتهيئة الإقليم.

المهمة 4: تجسيد المخطط الوطني لتهيئة الإقليم.

المهمة 5: متابعة المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، التقييم، القيادة،لوحة القيادة[23].

المحور الثالث : وثائق تحضير المخطط الوطني وإعداده وتجسيده

أولا : الوثائق

الوثيقة 1- الكتاب الأخضر لتهيئة الإقليم: أرضية للنقاش الوطني حول تهيئة الإقليم

اعتمد هذا الكتاب على إنجاز تشخيص إقليمي يبرز الرهانات والتحديات التي يواجهها الإقليم الوطني، و التهديدات المحدقة بالرأسمال البيئي الوطني توضح رهانات الانتقال الاقتصادي والاختلالات بين الأقاليم، وحاجيات ساكنة شابة، التي هي من بين أهم التحديات التي يتعين مواجهتها.

ولقد سمح أيضا بتقديم المراجع الكفيلة بالقيام بالاختيار الأفضل بالنسبة للمستقبل، ويقدم حصيلة سريعة لكنها دقيقة حول وضعية الإقليم، شكلت قاعدة النقاش الوطني.

الوثيقة 2- التشخيص الإقليمي: معاينة شاملة لشغل الإقليم الوطني

تقدم هذه الوثيقة خلاصة ملفات المواضيع للوضعية القطاعية و الفضائية للجزائر، وتشكل هذه الوثيقة نقطة انطلاق للتفكير المؤدية إلى إعداد المخطط الوطني لتهيئة الإقليم.

الوثيقة 3- الحصيلة القطاعية لشغل الإقليم

وتجمع هذه الوثيقة ملفات مختلف الموضوعات والقطاعات الاقتصادية والاجتماعية للوزارات، مع ملخص يشمل الفضاءات التسع للبرمجة الإقليمية.

الوثيقة 4- اتجاهات شغل الإقليم ومخاطر الاختلالات الإقليمية في آفاق 2030

يتعلق الأمر بتحليل استشرافي يحدد الاتجاهات والظواهر الناشئة والقطيعة المحتملة للإقليم في حالة فرضية تواصل هذه الاتجاهات.

ويغطي هذا التحليل تسعة ميادين: السكان، المياه، التراث الطبيعي والثقافي، الإعمار والنظام الحضري، رأس المال البشري، الهياكل، نظام الإنتاج التكنولوجي والانفتاح على الخارج، والحكم الراشد للإقليم[24].

الوثيقة 5- الرهانات الإقليمية لآفاق 2030

تم التعرف على ست رهانات إقليمية بتقاطع المزايا و النقائص و الفرص والتهديدات للإقليم تتمثل في: إعادة شغل الإقليم، تكييف النظام الحضري مع متطلبات المستقبل، التنافسية الإقليمية، الإنصاف الإقليمي، الاستدامة الإقليمية و الحكم الراشد للإقليم.

الوثيقة 6- الحكم الراشد للإقليم

تعالج هذه الوثيقة رهانات الحكم الراشد و أهمية المقاربة التساهمية من أجل ملائمة أفضل للمخطط الوطني لتهيئة الإقليم، و يجب ان يشمل الحكم الراشد جوانب الشراكة العمومية و الخاصة، و مشاركة المجتمع المدني، و مسائل اللاتمركز و اللامركزية على الخصوص.

الوثيقة 7- نموذجية الإقليم: الفضاءات الناشئة

تقوم هذه النموذجية على معالجة المعطيات الإحصائية المؤقلمة التي تبرز الديناميات الإقليمية مع التوفيق بين المتغيرات الاجتماعية-الاقتصادية و البيئية، وسمحت هذه المعالجة بإعداد خريطة جغرافية تمثيلية بنماذج إقليمية.

و قد أمكن في الأخير، وضع سيناريوهات تسمح برسم الفضاءات الكبرى للبرمجة الإقليمية[25].

الوثيقة 8- السيناريوهات الأربعة لتهيئة الإقليم: الصور الأربعة لجزائر الغد

تمت صياغة عدة خيارات كبرى للتهيئة انطلاقا من الرهانات الستة الأساسية التي تم التعرف عليها بالنسبة للإقليم الوطني.

السيناريو 1: التوازن الطوعي

و يعتمد على تنمية قوية للهضاب العليا و الجنوب الكبير تكبح التنمية الفوضوية للساحل و تعمل على توازن الإقليم.

السناريو 2: دينامية التوازن

تهدف في الوقت ذاته غلى خلق توازن بين مناطق الساحل و مناطق الهضاب العليا(إنشاء المدن الجديدة) بل و أيضا التوازن بين الريف و المدينة و التوازن المستدام للإقليم.

السيناريو 3: الإقليم التنافسي

يقوم على رهان لعبة قوى السوق المدعوة لأقلمة الأقاليم مع متطلبات الاقتصاد.

السيناريو 4: الإقليم المتناثر

سيناريو اللامقبول لأنه يبقي على الاتجاهات الحالية ويتعارض مع الديناميات الإقليمية.

الوثيقة 9- السيناريو المقبول: التوفيق بين التوازن الإقليمي و التنافسية

يهدف إلى إعادة توازن مستدام بين مكونات الإقليم و تكييف الأقاليم الجزائرية مع متطلبات الاقتصاد المعولم.

الوثيقة 10- الخطوط التوجيهية الأربعة للمخطط الوطني لتهيئة الإقليم

ترمي إلى التوفيق المنسجم بين المتطلبات الأربعة لتهيئة الإقليم: بناء إقليم مستدام، خلق ديناميات إعادة التوازن الإقليمي، خلق شروط جاذبية و تنافسية الأقاليم، و تحقيق

الإنصاف الإقليمي.

الوثيقة 11- خيار الهضاب العليا: خيار إستراتيجي

تمثل الهضاب العليا ورقة هامة لتنمية الجزائر، وتجمع ثلاث فضاءات للبرمجة الإقليمية تشمل 14 ولاية سهبية: ستة مواضيع ذات أولوية تبرز هذا الخيار الاستراتيجي: كبح التسحل، إعادة نشر سكان التل في الهضاب العليا، التحكم في التعمير، التسيير المدمج وتثمين الموارد من الماء و التربة، حماية و تثمين المواقع الحساسة و تطوير الفلاحة وإعادة تنشيط الريف، جاذبية الإقليم بربط الهياكل، تكنولوجيات الإعلام و الاتصال، الطاقات المتجددة وتنمية أقطاب الجاذبية.

الوثيقة 12- التفرعات القطاعية: تمفصل بين القطاعات و الأقاليم

حتى و لو لم يتضمن القانون رقم 01-20 المؤرخ في 12 ديسمبر سنة 2001 والمتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة إشارات قطاعية فإنه يوصي بالانسجام بين المخطط الوطني لتهيئة الإقليم وتنمية القطاعات. هذا الانشغال الإقليمي مشار إليه بالخصوص في التقرير فيما يخص بعض المجالات الأفقية التي تهم مجموع الإقليم و القطاعات المنتجة والنشاطات ذات الطابع الإستراتيجي.

الوثيقة 13- التفرعات الإقليمية: أخذ الفوارق الإقليمية بعين الاعتبار

ويشمل الفضاءات الحساسة و المدن الكبرى و فضاءات البرمجة الإقليمية.

الوثيقة 14- أقطاب الجاذبية: من أجل أقاليم متفتحة على الابتكار و المعرفة

هذه الوثيقة هي خلاصة تفكير إستراتيجي لسياسة وطنية لخلق أو تدعيم هذه الأقطاب.

الوثيقة 15- أقطاب الجاذبية الريفية

إن هدف أقطاب الجاذبية الريفية هو التطوير الأمثل للمناطق الريفية بجذب المستثمرين و تطوير التعاون بين جميع عائلات الفاعلين المعنيين بتنمية هذه المناطق.

الوثيقة 16- برنامج التهيئة الشاطئية(PAC)

يتناول الجزء السادس عشر إطار التدخل و تهيئة الساحل.

الوثيقة 17 - الإستراتيجية الصناعية و التنمية الفضائية: إستراتيجية و سياسة للإنعاش و التنمية الصناعية

يحدد هذا التقرير الإطار الإستراتيجي للتنمية الصناعية للجزائر، عدة إشارات ومسالك للتفكير تغذي هذا التقرير[26].

و تم اقتراح إستراتيجية من خمسة أبعاد هي: إعادة اقتحام الأسواق الداخلية، إعادة الاعتبار للحظيرة الصناعية لإنتاج المواد الوسيطة و نشرها، و استغلال الغاز الطبيعي بوضع الإنتاج عبر كامل التراب الوطني و توفير الشروط الكفيلة ببعث صناعات جديدة ذات قيمة مضافة عالية، إنشاء مناطق مندمجة للتنمية الصناعية و أقطاب تقنية متخصصة.

ثانيا : إعداد المخطط الوطني لتهيئة الإقليم والمصادقة عليه

* المادة 19 من القانون 20/01 " تتولى الدولة إعداد المخطط الوطني لتهيئة الإقليم".

- اجتماع اللجنة المشتركة بين القطاعات و التي تجمع مختلف الوزارات القطاعية المعنية بتهيئة الإقليم بصفة منتظمة و قيامها بمسعى تساهمي و تشاوري مع الفاعلين الإقليميين على امتداد إعداد المخطط.
- اجتماع العمل بين مكاتب الدراسات المعنية و وزارة التهيئة العمرانية و البيئة و مختلف الوزارات.

ثالثا : تجسيد المخطط الوطني

يرتكز تجسيد المخطط الوطني لتهيئة الاقليم لآفاق 2030 الذي تسعى السلطات العمومية الى جعله من الاهداف الاساسية لتنمية كافة مناطق الاقليم في اطار العصرنة على أربعة خطوط توجيهية، تتمثل في ديمومة الموارد لاسيما المياه والتربة الى جانب انشاء نوع من الحركية في التوازن ما بين الاقاليم وخلق شروط جاذبية وتنافسية لها وتحقيق الانصاف الاقليمي[27].

يرتكز تجسيد المخطط الوطني على:

- إنجاز العمليات الخاصة بالمخطط الوطني لتهيئة الإقليم.
- إنجاز برنامج القطاعات الأخرى المندمجة في المخطط الوطني لتهيئة الإقليم.
- اعتماد التوجيهات القطاعية على لوحة القيادة للمخطط الوطني لتهيئة الإقليم التي تقترح تشكيله في الترتيبات التقنية لمتابعة تسمح ب:

- التقييم الدوري لمستوى إنجاز المخطط الوطني لتهيئة الإقليم.
- التأكد من وجود الانسجام و تحديد أوجه الاختلال و التناقصات و عدم التناسب بين الاستراتيجيات القطاعية و مشاريع المخطط الوطني لتهيئة الإقليم مع الاستراتيجيات موضوع مشاريع يجرى انجازها من طرف مختلف الوزارات.

الخاتمة :

بعد تبني الجزائر رؤى و مفاهيم التنمية المستدامة ، في الكثير من النصوص القانونية، الأمر الذي يجعلنا نقر بضرورة مواكبة هذا التطور ، فنجد الإدارة لم تقف موقفا حياديا أو سلبيا تجاه هذه التغيرات الفكرية ، و هذا ما جعلنا نتوقف عند حقيقة الإدارة المستدامة، وضمن متطلباتها ، يجب أن يكون الهدف مزدوج : تحقيق التنمية بأبعادها المختلفة من جهة وحماية البيئة من جهة ثانية ، و عادة ما تكون الأهداف مسطرة ضمن القوانين البيئية أو ذات

الصلة أو محددة ضمن ما يتم التصديق عليه في الاتفاقيات و البروتوكولات الرامية لحماية البيئة . و لا تتحقق دعائم الإدارة المستدامة إلا من خلال تشجيع و تفعيل الشراكة البيئية كآلية لتحقيق التنمية المستدامة، وهذا مشهدناه من خلال التخطيط البيئي الاستراتيجي ضمن المخطط الوطني لتهيئة الاقليم ، والذي يعتبر دعامة اساسية للدولة كشريك في حماية البيئة في اطار التنمية المستدامة.

وعليه ،فمن الواضح أن المخطط الوطني لتهيئة الاقليم يجب أن تحكمه الدقة في التنفيذ، كون خطاب تهيئة الاقليم غالبا ما كان عاما ونظريا،ولهذا السبب ،تندرج المقترحات ضمن آفاق العمل الميداني والتنفيذ المقدمة في شكل برنامج للعمل الاقليمي ذي طابع عملي.

فالاطار المؤسساتي موجود ، والموارد المالية مجندة وقدرات التنمية قائمة، مع وجود جميع الفاعلين والشركاء،ألا أن المشكل يكمن في كيفية استعمالها على أرض الواقع،إذ أن هذا الاطار ليس بوثائق قابلة للتقادم،بل انها تهدف قبل كل شيء الى المخاطر المحدقة بالجانب البيئي،فهو مشروع طويل المدى يحتاج قبل كل شيء الى تظافر الجهود من خلال التشاركية الفاعلة ووضع اليد في اليد لاقامة هذا الصرح.

الهوامش:

1 يوسفي نور الدين، المخطط الوطني لتهيئة الاقليم، وسيلة للمحافظة على العقار والبيئة وعصرنة المدن، مجلة الحقوق والحريات، عدد تجريبي جامعة بسكرة، ص 212.

2 القانون 02/10 المؤرخ في 29 جوان 2010 يتضمن المصادقة على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم ج.ر عدد 61 ،ص 09.

3 كمال تكواشت، الآليات القانونية للحد من ظاهرة البناء الفوضوي في الجزائر، مذكرة ماجستير في القانون، جامعة باتنة 2009/2008،ص66.

4 القانون 02/10 المؤرخ في 29 جوان 2010 يتضمن المصادقة على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم ج.ر عدد 61 ص 43 و44.

5 خليف نبيل، مذكرة: النمو الديموغرافي وتأثيره على البيئة في الجزائر بين تعدادي 1998 و2008،جامعة ورقلة،2014/2013.

6 القانون 02/10 المؤرخ في 29 جوان 2010 يتضمن المصادقة على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم ج.ر عدد 61 ص 44.

7 الجريدة الرسمية لمداولات مجلس الامة،العدد 07، لينة 2001.

8 تواتي سارة يسمين، المخطط الوطني لتهيئة الاقليم، دراسة قانونية، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر،2015/2014،ص60.

9 تواتي سارة يسمين، مرجع سابق، ص64.

10 Ministère de l'Aménagement du Territoire, de l'Environnement et du Tourisme, Synthèse du Schéma National d'Aménagement du Territoire « SNAT », 14 Mai 2009, p. 11.

11 القانون 02/10 المؤرخ في 29 جوان 2010 يتضمن المصادقة على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم ج.ر عدد 61 ص 109 .

12 القانون 02/10 المؤرخ في 29 جوان 2010 يتضمن المصادقة على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم ج.ر عدد 61 ص 110 .

13 المرسوم 63-217 المؤرخ في 18جوان 1963،يتعلق مجلس المراقبة ومجلس الادارة للصندوق الجزائري للتهيئة العمرانية،ج.ر،عدد 43.

14 القانون 02/10 المؤرخ في 29 جوان 2010 يتضمن المصادقة على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم ج.ر عدد 61 ص 115، 119.

15 لعروق محمد الهادي، تسيير وتهيئة صلاحيات المدن في صلاحيات الجماعات المحلية الجزائرية، مجلة المدينة العربية، عدد140، ص81.

16 المادة 02 من القانون 06-06 المؤرخ في 20 فيفري 2006 يتضمن القانون التوجيهي للمدينة.

17 المادة 06 من القانون 06-06 السالف الذكر.

18 أنظر في هذا الخصوص القانون 90/29 المؤرخ في 01 ديسمبر 1990 المتعمق بالتهيئة والتعمير الجريدة الرسمية رقم 52 لسنة 1990.

19 المادة 09 من القانون 06-06 السالف الذكر.

20 المادة 18 من القانون 06-06 السالف الذكر.

21 المرسوم التنفيذي رقم 07-05 المؤرخ في 8 يناير سنة 2007 و المتضمن تشكيلة المرصد الوطني للمدينة و تنظيمه و سيره.

22 المادة 20 من القانون 06-06 السالف الذكر.
23 القانون 02/10 المؤرخ في 29 جوان 2010 يتضمن المصادقة على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم ج.ر عدد 61 ص 116 . 24
القانون 02/10 المؤرخ في 29 جوان 2010 يتضمن المصادقة على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم ج.ر عدد 61 ص116و 117 .
25 القانون 02/10 المؤرخ في 29 جوان 2010 يتضمن المصادقة على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم ج.ر عدد 61 ص 118 .
26 القانون 02/10 المؤرخ في 29 جوان 2010 يتضمن المصادقة على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم ج.ر عدد 61 ص 119
27 نشر في وكالة الأنباء الجزائرية يوم 2011/04/04. https://www.djazairess.com/aps/111493